جهود القدماء والمحدثين في تيسير النحو
- رؤى تاريخية وصفية في المنجزات اللغوية العربية-

د. روقاب جميلة
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

الملخص:

سنعرض في هذا البحث لبعض المحاولات العربية القديمة في تيسير النحو، حيث ظهرت المختصرات والمتون والحواشي والشروح لتسهّل فهمه وحفظه وتطبيقه، ومع مطلع عصر النهضة برزت دعوات التجديد والتحديث؛ إذ ألفت كتب عديدة تهدف إلى تبسيط النحو للناشئة وتسهيل تدريسه وتطبيقه؛ وقد استمرت تلك المحاولات لليوم، فمنها ما قدّم قيمة علمية وآراء منهجيّة، ومنها ما اكتفى بالقراءة الناقدة التي لم تضف إلى النحو شيئا، والإشكال المطروح هو: هل استطاع المحدثون تيسير النحو وفق منهج جديد يتناسب مع الواقع التعليمي ؟ وما هي الأسس التي قامت عليها محاولاتهم؟

الكلمات المفتاحية: تيسير -النحو العربي- الجهود اللغوية- نظرية العامل– المصنّفات النحوية.

Abstract :

we'll offer in this search for some old Arabic grammar at facilitating as, where the abbreviations and narratives and footnotes and explanations to make it easier to understand and save and apply, and with early Renaissance renovation and update invitations emerged; draw several books designed to simplify the way for emerging and facilitate teaching and applying it; the continued attempts to today, including the value of scientific and methodological opinions, including critical reading not only add to as something, forms is : Are managed according to the

new curriculum as facilitation modern fit with reality tutorial? What are the foundations of their attempts?

Key words: facilitating Arabic-grammar efforts-as-working theory-grammatical works.

مقدمة:

يعدّ النحو من مستويات النظام اللغوي ومنطلقا لكلّ فروع الدراسات اللغوية والأدبية والبلاغية والنقدية، غير أنّ الواقع العلمي يشير إلى تذمر كثير من دارسيه، والشكوى من صعوبة فهمه وتحصيله، وهذه الأخيرة ليست حديثة العهد ولكنها بدأت منذ القدم، وحمل لواءها علماء في المشرق والمغرب، فتعددت الآراء وتنوعت الاجتهادات، وظهرت المذاهب والمدارس التي اتفقت فيما بينها على مسائل واختلف في أخرى. ومن ثم ظهرت المختصرات والمتون والحواشي والشروحات لتسهل فهم النحو وحفظه وتطبيقه، ومع مطلع عصر النهضة برزت دعاوى التيسير والتجديد والتحديث، وألفت كتب عديدة تهدف إلى تبسيط النحو للناشئة وتسهيل تدريسه وتطبيقه.

1- تعريف التيسير:

أ- لغة: هو مصدر الفعل يسّر واليسر الّين والانقياد وياسره؛ أي ساهله، واليسر ضدّ العسر أراد أنّه سهل سمح قليل التشديد، وتيسّره لفلان الخروج واستيسر له؛ بمعنى تهيّأ، ومن تيسّر الشيء تهيّأ ويقال تيسّر القتال ونحوه، ويقال تيسّر له كذا أي تهيّأ (ييسر) يسرا أو يسارة أي يسير وخفّ وقلّ، فهو يسير أيضا واليسر ضدّ العسر ومنه: الدّين يسير؛ أي سهل، سمح قليل التشديد[1].

ب- اصطلاحا: أمّا اصطلاحا هو " عرض جديد لموضوعات النحو، وترسيخ لها بطرق حيّة جذّابة فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي أن

1- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد السلام هارون، ج2، ط6، دار صادر، بيروت، 2006م، ص:1147. والمعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ج1، دار الدعوة، مصر، ط3، 1989م، ص:1123.

تنصبّ جهود التيسير"[1]، أمّ القضية المجال الذي يبحث فيه "فالتيسير اللغوي عام يشمل التيسر النحوي، والصرفي، والدلالي والبلاغي، وهو من حيث المنهج يشمل طريقة العرض بتقديم المباحث اللغوية مبرّأة من العلل والتفريعات والتأويلات سهلة التناول، ويشمل أيضا النظر فيما جدّ من ألفاظ اللغة واستعمالاتها، ثمّ التمييز بعد ذلك وقبول ما كان ناشئا عن طبيعة اللغة متولّدا من قواعدها، وأمّا ما كان دخيلا عليها وخالف فطرتها، وسنن نموّها وناموس حياتها رفضه ووضعه في مدرج اللحن وجانبه الصواب"[2].

ومن هنا يتراءى أنّ أقسام التيسير اللغوي هي أربعة ندرجها على النحو التالي:

أ- التيسير النحوي: حظي باهتمام كبير من لدن علماء العربية، وبخاصة مع ابن مضاء القرطبي وفكرة التجديد في النحو العربي.

ب- التيسير البلاغي: ظهر نتيجة الصعوبات التي كان طلبة البلاغة العربية يشتكون منها، فلهذا يقول القزويني معلقا في تلخيصه على مفتاح العلوم للسكّاكي: كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكّاكي أعظم ما صنفه فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه أحسنه ترتيبا وأتمّها تحريرا...ولكنه غير مصون من التطويل والتعقيد قابلا للاختصار مفتقرا للإيضاح والتجديد، مما يعني أنّ

2- أعمال ندوة تيسير النحو "تيسير النحو موضة أم ضرورة"، محمد صاري تيسير النحو، منشورات 2001م، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ص:203.

3- ينظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دط، دار الفكر، بيروت، 2005م، ص:324.

مسألة التيسير البلاغي ليست وليدة عصرنا هذا، وإنّما منبتها له جذور تاريخية.

ج- التيسير الصرفي: هو الآخر سعى فيه علماء العربية إلى إضفاء صبغة تيسيرية على مباحثه، مع العلم أنّه لم يكن في البداية فصل بين النحو والصرف.

د- التيسير الدلالي: التيسير الدلالي تندرج تحته مسالة التفسير والمعاني، ناهيك عمّا وصلت إليه الأبحاث والدراسات العربية الحديثة ، وحتّى قبل ذلك.

2- جهود القدماء في تيسير النحو:

كان النحو في منشئه الأوّل – مع الخليل وتلميذه سيبويه، والمبرد والكسائيّ، وأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي- سهلا هيّنا بحكم القرابة الزمنية لعصر الفصاحة والاحتجاج، واضح الغاية علميّ المنهج، ولم تكن القواعد النحوية أكثر من وسيلة لإقامة اللسان وصون كلام الله من الزيغ والتحريف؛ لكن هذه الوسيلة سرعان ما تحوّلت إلى غاية ، وامتزج النحو بالعلوم الأخرى على غرار: المنطق، وعلم الكلام، ونزع النحاة إلى التعليل والتنظير وأغرقوا فيهما، وتتبعوا جزئيات المسائل وأقاموا عليها البراهين والأدلة المنطقية[1]، فصار كلامهم إلى الإعجاز والإلغاز أقرب منه إلى الإفصاح والإيضاح، حتى قال بعض أهل الأدب:" كنا نحضر عند ثلاثة من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون بعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمّا الذي لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرمّاني(384هـ)، وأمّا من نفهم كلامه

1- ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، دليلة مزوز، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011، ص:120.

دون بعض فأبو علي الفارسيّ (ت 377هـ)، وأمّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي(ت368هـ)[1].

وظهرت محاولات مناقضة لهذا التوجّه، منها ما سعى لإسقاط ظواهر نحوية محدودة، كما جاء عن تلميذ سيبويه محمد بن المستنير(ت206هـ)، وهناك لماء آخرون تميزت أفكارهم ومؤلفاتهم بالتيسير نذكر بعض الأسماء على غرار: أبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي(ت379هـ) من خلال كتاب الواضح، وأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ) وكتابه اللمع في العربية، وابن القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت430هـ) من خلال كتابه الجمل، ومنها ما اتخذ صبغة المنهج المتكامل في النقد، ويمثل هذا التوجّه الأخير بوضوح ابن مضاء القرطبي أحد علماء المذهب الظاهري في القرن السادس الهجري، الذي جاء بمجموعة من الآراء التيسيرية والمواقف النقدية الرافضة لبعض القواعد اللغوية، ولعل مجمل الركائز والأسس التي جاء بها ما يلي[2]:

– قضية إلغاء العامل، ويعلّل ذلك بقوله: "... أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل فلا ينصب(زيد) بعد (إن) في قولنا (إنّ زيدا) إلاّ بعد عدم إن".

– قضية إلغاء العلل الثواني والثوالث، هو أساس آخر نادى به ابن مضاء القرطبي؛ إذ أنّه يجلب المشقة لطالب النحو العربي، فمما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث.

2- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م، ص:234.

[2]- ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل عمايرة، دط، دت، ص:15.

كما يقسّمها إلى قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع وقسم مقطوع بفساد هو هذه الأقسام الموجودة في كتب النحويّين، أمّا عن الفرق بينها فيرى العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا.

– إلغاء القياس، وهو نوعان الأوّل القياس النحوي، والثاني قياس الأحكام[1].

واختطّ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) طريقا جديدا للبحث النحوي تجاوز فيه أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أنّ للكلام نظما، وأنّ رعاية هذا النّظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإفهام[2]. فمعاني النحو التي أرسى الجرجاني خطتها وضعت الدرس النحوي في مساره الصحيح، وقد لمّح الجرجاني إلى غنى النحو عن كثير من العلل التي ألحقت به، وجاء في دلائل الإعجاز:" فإن قالوا: إنّا لم نأب صحة هذا العلم – أي النحو– ولم ننكر الحاجة إليه في معرفة كتاب الله، وإنّما أنكرنا أشياء كثرتموه بها... قيل لهم: خبّرونا عمّا زعمتم أنّه فضول قول، وعويص لا يعود بطائل، ما هو؟ فإن بدأوا فذكروا تنظروا فيه، ولم تعنوا به، وليس يهمنا أمره... فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة على وجه الحكمة في الأوضاع... وذكر العلل... قلنا: إنّا نسكت عنكم في هذا الضرب أيضا، ونعذركم فيه ونسامحكم...فدعوا ذلك وانظروا في الذي اعترفتم بصحته وبالحاجة إليه، هل حصّلتموه على

1- ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2007، ص ص:14، 69.

[2] - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، د.ط، دت، ص:23.

وجهه"[1]، فلو أنّ النحاة بنوا فكرهم على ما قرّره الجرجاني لاستغنوا عن كثير مما شاب مؤلفاتهم النحوية من علل وأقيسة.

ومما هو قمين بالذكر أنّ جهود المحدثين لم تقتصر على علماء النحو المتخصّصين، بل اتسع أفقها لتشمل اللغويّين، والمناطقة، والفلاسفة، والفقهاء، والمفسرين. الأمر الذي يفسّر كثرة المؤلفات التي تحمل عناوين من مثل: مختصر في النحو، المختصر في العربية، الموجز في النحو، الوجيز في النحو، مقدمة في علم النحو، المدخل إلى علم النحو، المدخل الصغير، جامع النحو الصغير، المهذب في النحو، الموفق في النحو، التفاحة في النحو، المنمق في النحو، الإقناع في النحو، الواضح في النحو، النظامي في النحو، الإفادة في النحو، التلقين في النحو، النموذج في النحو، الأنموذج في النحو، المصباح، الكافية، الشافية، الطرفة في النحو، المفيد، الغشارة في النحو، كفاية المبتدئ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، كشف النقاب عن بنية الإعراب، تسهيل التحصيل، الهداية الربانية إلى مقاصد العربية...الخ.

3- مآخذ على بعض المختصرات النحوية القديمة:

وعلى الرغم من مسعى التيسير الذي نشدته بعض هذه المختصرات النحوية؛ إلاّ أنّها لم تسلم في جملتها من النقائص التي تعارضت مع ما رسمته من غرض التأليف، ومن جملة ما يعاب عليها[2]:

---

[1] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992، ص:29-30.

2- تيسير النحو موضة أم ضرورة، محمد صاري،مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، عدد خاص ضمن أعمال ندوة تيسير النحو العربي، منشورات 2001، الجزائر، ص:138.

– اهتمامها بالنحو الإفرادي على حساب النحو التركيبي، إذ يبدو النحو فيها نحو مفردات متناثرة، لا نحو تراكيب وجمل وأساليب.

– أمثلتها جافة ومصطنعة لا تعبر عن احتياجات المتعلّم، ولا تستجيب لمتطلبات عصره وبيئته.

– لم تكن ترمي إلى خلق المهارات الأساسية وتنميتها (كالتعبير الشفوي والكتابي)، بل كانت تهدف إلى التحليل الإعرابي وتزويد المتعلم بمعلومات نظرية عن اللغة تهمّ السلامة اللغوية، ولا تفيد التبليغ.

– طريقة تدريس هذه المتون والمختصرات التي يقرئها أو يميلها المعلمون والنحاة؛ تعتمد على الحفظ والاستظهار وتهمل الممارسة والاستعمال. ومعلوم انّ حفظ الأبواب النحوية لا يعني دائما فهمها، وحتى فهمها لا يضمن القدرة على استعمالها استعمالا صحيحا في الكلام أو الكتابة.

– هذا النوع من التأليف (المختصرات) لم يكن منظما بشكل يصلح مباشرة للتدريس، حيث لم يبرأ من آثار الطابع الفلسفي النظري، لا سيما عند النحاة المتأخرين الذين وقع عندهم خلط بين العلم وتعليم النحو وتعليم اللغة، لذا فغنّ المادة التعليمية الموجودة في بعض المختصرات مفيدة جدّا،ولكنها تحتاج غلى تكييف وترتيب وفق ما تقتضيه التربية الحديثة.

– أنّها مختصرات صغيرة الحجم، كثيفة من حيث المعلومات، بعضها موجز، مفرط في الإيجاز، حتّى كاد يعدّ من جملة الالغاز (كألفية ابن مالك مثلا).

وعطفا على ما سبق، استمرت محاولات التجديد الدؤوب لتيسير النحو إلى العصر الحديث، وظهرت في هذا المسعى مؤلفات كثيرة، منها

ما قدّم قيمة علمية وآراء منهجية، ومنها ما اكتفى بالقراءة الناقدة التي لم تضف لى النحو شيئا، والسؤال الطروح هو: هل استطاع المحدثون تيسير النحو وفق منهج جديد يتناسب مع الواقع التعليمي؟ وما هي الأسس التي قامت عليها محاولاتهم؟

4- التيسير النحوي لدى المحدثين:

سنعرض في هذا المقام بعض المحاولات الرائدة في هذا العصر الحديث، التي كان لها الصدى الكبير في الساحة العلمية، هي محاولات لكل من: شوقي ضيف، إبراهيم مصطفى، إبراهيم أنيس، عبّاس حسن، مهدي المخزومي.

أ- جهود شوقي ضيف النحوية:

يعنبر شوقي ضيف صاحب أوّل تحقيق لكتاب (الرد على النحاة)لابن مضاء القرطبي سنة 1947م، كما دافع بشكل كبير عن آرائه، وهو ما يستنتج من خلال ما دوّن في مدخل التحقيق، وبخاصة موقفه من مسألة إلغاء نظرية العامل، وهو ما نستشفه من خلال قوله:" أليست فكرة العامل تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا، ولو أنّهم فكروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في التعبير... وعلى هذا النحو يحاول ابن مضاء في الفصل الأوّل من كتابه أن يبرهن على فساد نظرية العامل... وانه لينبغي أن نضرب عنها صفحا خاصة في أي الذكر الحكيم"[1]. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت له بعض المواقف النحوية التي تتلاقح معرفيّا مع ابن مضاء على غرار فكرة إلغاء القياس .

1- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، ص: 30-31.

لقد وافق شوقي ضيف زعم ابن مضاء القرطبي فيما ذهب إليه في رفضه للقياس جملة وتفصيلا، وهو ما يتجلّى من خلال قوله:" والحقّ أنّ الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كلّ ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم، وقد يدخله القياس وكذلك الشأن في الاسم... ويدخل الإنسان في أثناء ذلك في فيضان من الفروض والأوهام، وأكبر الظنّ أنّ هذا ما جعل ابن مضاء يحسّ إحساسا عميقا بوجوب نفي العلل والأقيسة من النحو، ورفضها رفضا باتّا...إنّه يريد أن يحذف منه كلّ ما يستغي عنه الإنسان في معرفة نطق العرب بلغتهم وأنه ليتصوّر أحوال الكلم كأحوال أوائله"[1]، ممّا يعني أنّه قد تأثر بما جاء به الرجل وحذا حذوه.

ضف إلى ذلك الرأي الواضح لشوقي ضيف فيما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي بخصوص التمارين، والمتمثل في الموافقة الكاملة له إذ يقول ما نصه:" وإذا كان من الواجب أن نلغي العلل والأقيسة من النحو حتى نخلصه من كلّ ما يعوق مسيره وانطلاقه، فكذلك يجب أن نلغي منه كلّ المسائل التي لا تفسر صيغا نطق بها العرب، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير المعلّلة"[2].

يترتب على السالف ذكره أنّ محاولة الأستاذ شوقي ضيف لتيسير النحو يمكن حصرها ضمن الأسس التالي[3]:

---

[1] -الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص:40-41.

[2] - المصدر نفسه، ص:43.

4- ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، ص:49.

أ – إعادة تنسيق أبواب النحو: نظر شوقي ضيف في منهج النحاة في تبويب النحو فخلص إلى إعادة ترتيبه وفق ما تتطلبه حاجة الدرس، وقد تميّز تصنيفه بما يلي:

– إلغاء أبواب من النحو؛ نحو باب التنازع والاشتغال لأنّهما قاما على افتراضات النحاة، ولم ينص على المسموع من كلام العرب.

– أبقى على باب المنصوبات جميعا، وأعاد ترتيب باب التمييز، وضمّ إليه اسم لا التفضيل والصفة المشبّهة، وفعل التعجب، وصيغ المدح والذم وحذف كنايات العدد.

ب– إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي: كانت محاولات شوقي ضيف لتيسير النحو أو تجديده تقوم ضمن نشاطات مجمع اللغة العربية، حيث اتفق مع اللجنة الوزارية بإلغاء الإعراب التقديري والمحلّي، والاكتفاء بالإعراب التقديري في مثل: جاء الفتى بإعراب الفتى فاعل، وفي الإعراب المحلّي زيد يكتب الدرس، فجملة يكتب الدرس خبر لزيد.

ج– حذف الزوائد بين النحو التعليمي والنحو العملي.

ب– جهود حسن عباس:

اشتغل بتيسير العربية خاصة النحو العربي، وله محاولتان اثنتان في النحو وعلاجه وتيسيره، الأولى نظرية تكلّم فيها عن أوجه النقد التي أخذها على النّحاة، وما يقترحه حسن عباس من علاج، وقد ظهرت هذه المحاولة في مرحلتها الجنينية في صورة مقالات عشر، نشرت جميعها بمجلة رسالة الإسلام ما بين (أبريل 1957م– ويوليو 1959م)، تحت عنوان صريح الرأي في النحو العربي داؤه ودواؤه، ثمّ تهيّأت الفرصة المناسبة ، فنشرت هذه المقالات سنة 1966م في كتاب موسوم: اللغة والنحو بين القديم والحديث، بعد أن زاد فيه العديد من المواضيع والقضايا

النحوية، ونقّح ما احتاج منها من تنقيح، أمّا المحاولة الثانية فكانت محاولة إجرائية تضمّنها كتاب (النحو الوافي) الذي أصدره عام 1960م.

فمن جملة الآراء التي عرضها عباس حسن في محاولاتها لتجديد النحو العربي، هو ضرورة إلغاء نظرية العامل وهو يقتفي بذلك آثار معاصريه وسابقيه على غرار ابن مضاء القرطبي وأتباعه؛ مدّعيا بذلك أنّ له اثارا وخيمة وسيئة على النحو العربي، تتمثل في التعقيد ، مؤكدا أنّه لا إصلاح في النحو العربي وتيسيره إلاّ بتصفيته من المسائل التي لا علاقة بنظرية العامل[1].وكأنّ بنظرية العامل قد صارت – في نظره ومن سبقوه إلى ذلك – بعبعا للنحو العربي بعد أن كانت بؤبؤا له.

ج– جهود مهدي المخزومي:

يذكر مهدي المخزومي في مؤلّفه" في النحو العربي نقد وتوجيه" الغاية التي يرمي ويهدف لتحقيقها من خلال تأليفه هذا الكتاب بالقول:" أن أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة رحمهم الله قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا انفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين"[2]، فهذه الفكرة كان قد دعا إليها إبراهيم مصطفى، وأكّد على أهميتها للنهوض بالنحو، ولعلّ هذا ما يميّز كتابات مهدي المخزومي أنّها حافلة بالنقد في المسائل النحويّة؛ ذلك

- ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عبّاس حسن، ط:2، دار عالم الكتب، مصر، 1998م، ص:196. [1]

- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، ص:16. [2]

لكونه كان يستلهم أفكاره النحوية من آراء ابن مضاء القرطبي، وأراء إبراهيم مصطفى في مؤلفه"إحياء النحو"، أمّا عن المسائل الأساسية والأحكام النحوية التي أخضعها للتيسير في الدرس نذكر منها:

– عرض النحو بطريقة حديثة مشتملا على مستويات ثلاثة؛ صوتي، صرفي، ونحوي.

– أقسام الكلمة أربعة عنده، وهي: فعل، اسم، أداة وكناية؛ والتي تتمثل في– الضمائر والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام– وفق ما تقسيمه الجديد.

– إلغاء نظرية العامل لاسيما العوامل اللفظية، وأبقى على العوامل المعنوية كالإسناد والإضافة.

– جواز تقديم الفاعل على الفعل.

– إلغاء المعمولات من متعلقات الفعل نحو: الحال، المصدر، التمييز، والمفعول به.

– أخرج النعت من باب التوابع وأدخله في باب الجر بالمجاورة

– قسم الموضوعات النحوية بناء على إعرابها من رفع وخفض وجرّ، كما صنّف بعض الموضوعات باعتبارها شاذّة وهي عنده (المثنى والجمع الصحيح والأسماء الخمسة والاسم الذي لا ينوّن.

– الجملة عنده ثلاثة أقسام، وهي: الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الظرفية.

– ضمّ عدد من الموضوعات التي تخضع لصيغ محدّدة يمكن القياس عليها[1].

2- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط1، مصطفى البابلي الحلبي، مصر، 1386هـ- 1966م، ص:88، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:41.

د- جهود إبراهيم أنيس:

هو صاحب كتاب"من أسرار اللغة" أين صرّح فيه بهدف تأليفه، معترفا أنّ دراسته هذه لم تكن لتغيير الأصول، أو تغيير المنهج، بل البحث في استقصاء علمي عن تاريخ الإعراب وظروف نشأته، وأصوله، واثبات وجوده، يقول: "ولسنا هنا نهدف إلى التغيير أو التحوير في تلك الأصول الإعرابية، كذلك لا نرمي بالبحث في نشأة الإعراب إلى استنباط خطة دراسة لها، تيسر من أمرها على المتعلمين والناشئين؛ بل كلّ الذي يعنينا هنا هو هذا البحث العلمي في نشأة هذا الإعراب، ونصيب العرب القدماء منه، والصورة التي كان عليها في العصر الجاهلي، وصدر الإسلام بين الفصحاء من أصحاب اللغة"[1].

وقف الباحث على كثير من النصوص التاريخية التي تبين نشأة الإعراب والنحو في ظلّ الدراسات القرآنية لمّا فشا اللحن بين الناس، وشكّك إبراهيم أنيس في كثير من الروايات؛ بل وقف منها موقف السّاخر المستهزئ، ووصفها بأنّها قصص مسلية طريفة، وأنّها من اختلاف النحاة، فقد حاك خيوطها أناس برعوا في فنّ الكلام من ظواهر متناثرة في شبه جزيرة العرب[2]. لكن ماذا عن محاولاته التجديدية وآرائه النحوية؟

لقد غالى إبراهيم أنيس في إنكاره الإعراب، كما سمحت له معرفته الواسعة بعلم الأصوات واللغات السامية والأجنبيّة إلى سوق الشواهد الكثيرة، وتحليلها للوصول إلى أنّ الإعراب لا يدلّ على معنى؛ بل لا يعدو

---

[1] - ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط1997م، ص:25.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص:198.

أن يكون وصلا في الكلام شعرا ونثرا[1]. ولم يكتف الرجل بالتوجه إلى الإعراب وإنكاره دوره في المعنى، بل لاحظ أنّ بعض قواعد النحو تحتاج إلى إعادة نظر، وتقويم فكر نذكر منها: الجمع المذكر السالم، ويلحق دليل إعرابه بالحروف بالمثنى، ويبيّن انّه" لا فرق بين صيغتي الجمع من الناحية الصوتية"، ويسرق شواهد من القرآن الكريم للاحتجاج به على انّ العرب استعملت للجمع صيغة واحدة، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى:﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[3].

هـ- جهود إبراهيم مصطفى النحوية:

يعدّ الرجل من علماء العصر الحديث الذين صنّفوا ضمن دعاة التيسير النحوي، وذلك من خلال مؤلفه " إحياء النحو" الذي كان ثمرة دراسة وتمحيص لسنوات عدّة بعد أن أفنى حياته في تلقين النحو للناشئة، ولا شكّ أنّ هذا يضفي قيمة كبيرة على منهجه وآراءه في النحو

---

[1] - ينظر : إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص ص ص: 220، 256، 272.

[2] - سورة النساء، الآية:162

[3] - سورة المائدة، الآية :69.

العربي ومسألة تيسيره، حيث سمّى إبراهيم مصطفى كتابه– إحياء النحو– وهو يبتغي من خلال وضعه تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية، متكأ فيه على التيسير لا التعسير، وهذا ما نستشفه من خلال قوله:" أطمح أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو وأبدّلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[1]، فهذا الإقرار بتغيير المنهج النحوي واستبداله بمنهج آخر أكثر علمية ودقّة في معالجة القضايا النحوية يتأسس بدوره على مبادئ عدّة، أهمها:

– اعتماد الرفع علم الإسناد.

– اعتماد الجرّ علم الإضافة بالحركة أو الحرف.

– الدعوة إلى عدم التمييز بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في بعض التراكيب النحوية.

– إلغاء دور الفتحة التي هي علم النصب، فهي الحركة الخفيفة المستحبّة، وهي بمنزلة السكون في اللهجات العامية[2]؛ فقد ساوى بين الفتحة في العربية والسكون في العاميّة، فإذا اعتمدنا الفتحة بمثابة السكون عند العامية فما وضع السكون في الفصحى[3]؟

أمّا العامل فقد تصدّى له، ووقف هدفا من أجل تخليص النحو منه ومن سلطانه، فهو عنده خير كثير وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه،

1- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط2، دار الكتاب الإسلامي، مصر، 1413هـ-1992م، ص: أ.

-ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص:ز. [2]

3- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1983م، ص:77.

ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها أمادا، وكان يصدّ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوّة على الأداء، ومزية في التصوير[1].

وعطفا على ما سبق، فمحاولات إبراهيم مصطفى اللغوية لم تجعله مجدّدا في نظر الآخرين بل محييا لنحو قديم، ولآراء من سبقوه في باب الإعراب والعامل، وغيرهما من مسائل النحو التي وقف عندها كل من قطرب وابن مضاء، ومن سار على نهجمها من السلف امتدادا إلى الخلف، ذلك أنّ "محاولة التجديد إنّما تكون بالرأي الجديد، ولا يمكن أن تكون بالرأي القديم؛ لأنّه هو الذي يراد إحداث التجديد فيه"[2].

لاشكّ أنّه بعد الوقوف على أشهر المحاولات التجديدية في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة لتيسير النحو العربي ثبت مايلي:

– التراث النحوي ليس ميسورا ولا سهلا، إذ ركزت تلك المحاولات التنظير للنحو، وإلغاء نظرية العامل بدعوى تخليص النحو من الفلسفة والتأويل.

– قضية تيسير النحو من القضايا اللغوية المهمة التي أولى القدماء والمحدثون اهتماما بالغا، بحكم ما لها من دور في تبسيط العلوم وتوضيحها.

– كان تأثير فكر بن حزم الاندلسي على الآراء التي جاء بها بن مضاء القرطبي في قضية الردّ على النحاة؛ أي التيسير واضحا فهو من حاول تطبيق الفكر الظاهري في الفقه على النحو العربي.

---

[1] - ينظر: إبراهيم مصطفى، المرجع نفسه، ص:195.

[2] - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط:1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1416هـ- 1995م، ص:68.

– مبالغة النحاة القدامى في مسألة التيسير، وكذا من اتبعهم من المحدثين، إلاّ أنّنا اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على ذكر المعتدلين في هذه القضية، مع العلم أنّ هناك العديد ممّن عدّوا من الميسرين إلاّ أنّهم مغالون في تيسيرهم هذا.

– إعادة اكتشاف المحدثين لمفاهيم سبقهم إليها السلف، وهذا ما حدث مع: شوقي ضيف، وإبراهيم مصطفى، وعباس حسن، وإبراهيم أنيس، إضافة إلى اعتماد كثير من المصطلحات الكوفية مثلما فعل مهدي المخزومي. وغيرهم .

وعليه فالأمور التي يجب التأكيد عليها هي إعادة النظر في وصف وتفسير ما خلّفه النحاة للوقوف على آراء في غاية الأهميّة، بإمكانها أن تدفع الدارسين المهتمين بالموضوع إلى نظرية نحوية سهلة متداولة ومتكاملة.

– البيبليوغرافيا:

القرآن الكريم برواية حفص.

1.إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط1997م.

2.إبراهيم مصطفى وآخرون، والمعجم الوسيط، ج1، دار الدعوة، مصر، ط3، 1989م

3.ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة، ، تح: محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2007

4.ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ج2، ط6، دار صادر، بيروت، 2006م.

5.أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1983م

6.إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط2، دار الكتاب الإسلامي، مصر، 1413هـ-1992م

7.حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط:1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1416هـ- 1995م

8.خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ، دط، دت

دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992. 9.

10.دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011.

11.شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2.

12.عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، عبّاس حسن، ط:2، دار عالم الكتب، مصر، 1998م

13.النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد، عرفة ، د.ط، دت، دار الثقافة والعلوم.

14.محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دط، دار الفكر، بيروت، 2005م.

15.محمد صاري، "تيسير النحو موضة أم ضرورة"، أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات 2001م، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر

16.مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط1، مصطفى البابلي الحلبي، مصر، 1386هـ- 1966م

17.مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت

18.نزهة الالباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م.

مجلات ودوريات:

19.محمد صاري تيسير النحو موضة أم ضرورة، ،مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، عدد خاص ضمن أعمال ندوة تيسير النحو العربي، منشورات 2001، الجزائر.